Issue 6511 Wednesday 20/11/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6511 الاربعاء 22 من ربيع الاول 1441 هـ 20 من تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

سعيد من قرأ التاريخ فأتعض به

علي يوسف الشكري
بغداد

قبل سنة 2003 لم يكن الأغلب من العامة يعرفون الوزن الحقيقي لمرجعية النجف الأشرف ، مرة بفعل الحصار والتعتيم والتكميم والإقامة الجبرية والتضييق ومنع منابع الاتصال والنقل والنشر ، فالمرجع حبيس الدار ، وعيون السلطة على الداخل والخارج منه واليه ، الدرس مرة مراقب وأخرى ممنوع ، من يتصل به يعتقل ومن يصله يلاحق ، ومن يدعي الوصل به مغضوب عليه متابع .

وعمل وعاظ السلطان على مدى تاريخ المرجعية على نشر مفاهيم مخطوئه عن دور المرجعية الدينية العليا ، فالشائع عند غير الاتباع بل عند بعض اتباع المذهب أن دور المرجع يتمحور حول الدرس والفتوى وإشهار حلول الشهر والعيد ومحرم وصفر ، أما شأن الرعية والسياسة فمن مختصات الحاكم الظالم يدبرها ويديدها ويعصف بها كيف يشاء ، كيف لا وهو الحاكم الباذل المقدم المعطي الحامي الواهب المحيّ المميت ، نعم هو يعذب ويقتل ويبطش ويخفي ويرمي في غياهب السجون ولا رقيب أو حسيب ، ويقيناً جاهل من يعتقد هذا الدور المحدود للمرجع ، وجاهل اكبر من يعتقد قدرته على تقييدها او تحجيم دورها أو المساس بها ، فقد ناصبها كل الطغاة العداء ، فلم يمض عهد ولا حقبة في تاريخ العراق القديم والحديث والمعاصر الا ويستهدفها الحاكم المستبد ، وهي تقف وتتصدى وتشخص وتواجه حتى خشي من قبلنا على استمرارها وخشينا على قادتها في عهد الزائل بعد أن راحت قوافل المراجع تتولى تترا إلى بارئها الأعلى اعتلاءً للمشانق او اغتيالاً بيد من باع اخرته بدنيا المستبد ، والمرجعية ولود برجالاتها يغادرها كبير ويولد فيها كبار ، وطغيان المستبد وعداوته في تصاعد ، زال وعمر المرجعية طويل ممتد ، فنسلها لن يقطعه مستبد ، وتاريخها حافل بالاستهدافات والانتصارات ، فلم يمر عهد بها الا وتستهدف وختامها انتصار ، فدولة الظلم ساعة ودولة العدل إلى ان تقوم الساعة .

قراءة الحدث

على ساسة العراق قراءة الحدث القائم لا الماضي القريب والبعيد ، فأول من تصدى لتهديدات المحتل قبل أن تقع النجف التي حذرت وتوعدت ونبهت واستنهضت الهمم ، وهل من موال أو باغض ينكر وقفة المرجع في مواجهة الاحتلال بعد وقوعه ، وهل نسي ساسة العراق من أوقف زحف الحاكم المدني وآلته العسكرية ؟ وهل من راسم لمسار العملية السياسية بعد العدوان غير النجف ؟ وربما نسيت الذاكرة وقفتها من مخطط القوميات والطوائف ؟ وهل غاب عن الذاكرة فتواها التي اعادت العراق بلداً مستقلاً بعد أن حولته سياسات الساسة الارتجالية إلى اسير بيد الإرهاب ودولة الظلالة . لقد عبر القادم الجديد إلى سدة الحكم بقارب نجاة المرجعية العليا ، بعد ان خان الغالب الأمانة وتقول عنها مالم تقله ، وراح يتبجح بوصله بها ، وهي لا تصل الفاسد الفاشل ، لكن عمر الكذب قصير ولابد للمدعي أن ينكشف ولو بعد حين . وجاءت لحظة الحسم بعد ان دق جرس إنذار المرجعية للقوى التي أدارت الشأن السياسي بعد سنة 2003 بأن التغيير وتصحيح المسار لا مناص منه ، ولا ميدان للمناورة من جديد بعد ان اغلقت باب الوصل بها منذ سنة 2016 لتتركها تواجه مسؤوليتها أمام الشعب الذي اسقط كل الطغاة ، فقطعت بهذا الصد الطريق على المدعي الذي راح يعبث بشأن البلاد والعباد بداعي العلاقة والوصل . لقد بلغ الفساد بالمال حد لا يقبل منطق او عقل ، وراح الفاسد يعبث بمقدرات الحاضر والمستقبل وهو يصول ويجول دون رادع ، غير مكترث لسلطة ولا رقيب بعد ان خان الله والأمانة والوطن ، واللافت في فساد القابض على السلطة انه راح يستثمر الأمن والخطر ، الاستقرار والاضطراب ، الفتنة والإرهاب ،كي يسرق ويفسد ويعبث حتى خرج الشعب عن صمته وفاض به الصبر ، لتخرج المرجعية الدينية العليا حامية ومنظرة وداعمة ومساندة بل داعية لعدم العودة الا بعد تحقيق الإصلاح وتصويب المسار ، ومن افسد وعبث ولما يزل يرفع الصوت أن يمتثل ويدعم ويؤيد ما قالت به المرجعية مطالباً الآخرين بالامتثال والتشبه.

القائم الغائب

ألا أن المدعي هو الغافل المغفل لا الشعب الذي شخص ووقف وتصدى وأسقط وأعجز ، فتاريخ العراق السياسي المعاصر سلسلة من الاستبدادات والانقلابات ، فقد استبد من قبل القائم الغالب ممن حكم العراق ، وكان مصيرهم الزوال على يد الشعب الغاضب ، فشعب العراق أعمق وعياً من كل الشعوب التي تصدت لحكامها المستبدين ، لكن صبره اطول وقدرته على منح الفرص أكثر ، وثورته على الغاصب لا تقف الا بتحقيق ما خرجت من اجله .

لقد نبهت المرجعية الدينية العليا إلى تقصير الحكومات المتعاقبة ، وذكرت كل الحكام المتعاقبين ان قوة الحاكم بانصاف شعبه وضعفه بظلمه ، لكن الإجابة كانت بصم الأذان والصد عن النصيحة معتقدين أن الشعب استسلم للقائم وان المرجعية ستهادن ، ويقيناً أن من خرق قارب المرجعية جاهل بشأنها وتاريخها وهو يدعي الخبرة بها ، فالمرجعية لم تنل هالة الاحترام ولم تتبوَّ هذه المكانة ولم ترعب السابقين والقائمين والقادمين الا لأبويتهاوحكمتها ووقوفها إلى جانب المظلوم ، فالنجف القديمة شاهد زهدها ، وبيوتات العلم تقر بحكمتها ، وتاريخ الطغاة يشهد بمواقفها وتصديها وإسقاطها وتنصيبها ، وهي تقطن البيت الصغير بحجمه الكبير بابويته ، فالمرجعية لم تتملك الفارهات من البيوت ، والحديثات من المركوبات ، ولم تحتكم على المليارات من الدولارات ، لكن ذلك شان من باع اخرته بدنياه .

لقد قالتها النجف مدوية أن الشعب لن يقبل الا بالتصحيح ، وعلى من حكم واخفق أن يؤمن أن لا طريق أمامه الا بالإذعان لصوت الشعب الثائر الذي خرج من أجل التصحيح ، ولن تضلله هذه المرة الشعارات والادعاءات والمزايدات ، فقد علّمَ الشعب العراقي غيره الوعي ، ونوّرَ الجاهل وارشد التائه ، عرف الدستور في وقت كانت فيه الشعوب جاهلة والدول محتله ، لكن صبره الطويل وتجاوزه للإساءات وتغاضيه عن الظلامات مختاراً خيّلَ للمستبد أنه ساكن مهادن مستسلم ، راض بالقائم لن يثور ولن يثأر ، وبالقطع أن داء الغفلة داء ابتلي به الغالب ممن تولى الشأن ما يفسر النهاية المتماثلة ، ولا يزال للتصويب مجال وللتصحيح ميدان وللإنصاف متسع ، وعلى من جهل الشخصية العراقية العودة لتاريخ العراق السياسي المعاصر ، ففيه البصيرة والبصر ، وليس العيب الجهل بالشأن لكن العيب كله ان تجهل وتدعي العلم .

إعادة هندسة الدولة العراقية بإطار وطني

لويس إقليمس
بغداد

تطورُ الأحداث وتفاعلُها منذ يوم 25 تشرين اول 2019 وما تلاها لا يترك مجالاً للشكّ بشهادة الجميع على ثورة شعبية عارمة وانتفاضة وطنية عفوية من كافة قطاعات الشعب هذه المرة. فقد برز في ساحات الاحتجاج مؤخرًا، فئات من شباب عاطل باحث عن حقوق مشروعة ومن نخب اقتصادية وقانونية وأكاديمية ومن عامة الناس من كلا الجنسين ممّن ذاقوا الأمرّين وضاقوا ذرعًا على أيدي طبقة سياسية فاسدة لا تمتّ في أغلب شخوصها للوطن وأرضه ومصالحه أرادت إزاحته عن محيطه العربي الطبيعي وتعددية مكوناته التي تشكل فسيفساءَه الغني بتاريخه وحضارته.

اليوم، تخرج نخب اقتصادية وطلابية وأخرى متوقعة غيرُها مشاركة وداعمةً للحراك الشعبي الذي يطالب بتنحي أحزاب السلطة وأركان الفساد ممّن ارتضوا أن يمسخوا ضمائرهم ويلوثوا أياديهم بالمال الحرام واستغلال البسطاء بحجة حماية الدين والدفاع عن المذهب والطائفة أو بحجة المظلومية السياسية والمذهبية التي أضحت شمّاعة للكثيرين ممّن تمتعوا بدعم فاسدي السلطة بامتيازات ومرتبات لا حدود لها. كلّ الذين ارتضوا ركوب مراكب الفساد وخيانة الوطن والشعب ومَن وقف في صفوفهم ممّن ادّعوا على طول مسيرة السنين السبع عشرة التي انقضت من عمر العراق والعراقيين، ومنهم المصرّون لغاية الساعة على سياسة التطبيل بقطع الوعود والتسويف والضحك على ذقون البسطاء الذين خسروا أغلى ما عندهم، مازالوا يحاولون بكلّ الطرق والوسائل قمع الانتفاضة الشعبية الصاعدة المتواصلة ووأد أحلام الشعب الثائر وحرمانه من حلم ببسمة قادمة على شفاه الأبرياء وعباد الله البسطاء كي تشفي جراح الأمس المظلم بكل جرمه وكلّ فساده وكلّ سطوته.

لقد صحا الشعب من جديد لاستعادة حقوقه وكرامته وفرحته وليعيد للوطن حضارته وقيمه وعروبته وللطفل والفتوة والشيب والشباب بسمتَهم المفقودة منذ عقود.

ثورة شعبية عارمة بكلّ المقاييس تكفي لأخذ الدروس والعبر والاستجابة لجميع المطالب ولتحقيق أملها بضرورة رحيل أحزاب السلطة ومَن خاب ظنّ الشعب بهم بعد الوقوع في فخّ إعادة انتخاب ذات الشلّة من زعامات الأحزاب وأزلامهم وأتباعهم من الذين تغوّلوا وتنمروا واستخفوا بالشعب وبحقوقه وبثروات بلاده بلا وازع ولا ضمير ولا حدود.

ولا أعتقد بعودة الأوضاع بعدُ إلى حالة التهدئة والركون للوعود الرنانة ولأبواق الإصلاحات الترميمية التي لن تجدي نفعًا بعد اتساع مساحات الاحتجاج ورفع سقف المطالب التي لن تتنازل بأقلّ من استقالة الحكومة الهزيلة، التي عُرفت بحكومة بيع المناصب وتعزيز المحاصصة وتوزيع الإقطاعيات الربحية والنفعية على فصائل مسلحة وميليشياوية تمرّست واستأسدت وتغلغلت في عمق الدولة بدعم واضح من جهة مهيمنة على مقاليد الحكم في البلاد.

من هنا، فقد أيقن الجميع وفي مقدمتهم النخب الواعية منذ سنوات بأنّ الخلل يكمن في النظام السياسي القائم على المحاصصة وتقاسم السلطة والثروة والمناصب بين أحزابٍ جلّ همّها وكلّ غايتها السطو على مقدرات البلاد بحجة الدستور القاصر وغير الوطني الذي يعلم الجميع تضمينه فخاخًا قاتلة وقنابل موقوتة قابلة الانفجار في أية لحظة أرادها المحتل الأمريكي أن تكون أدوات قاتلة لعدم استقرار العراق والمنطقة بمكر الحاكم بريمر سيّء الصيت وأدوات الأحزاب والكتل التي راهنت على هذا الدستور لتحقيق مكاسبها والإبقاء على مغانمها ما شاء القدر. إنها أزمة نظام سياسيّ فاسد لم يعد للشعب قدرة على تحمّل المزيد من مفاسده وآن الأوان كي يقدّم أركان العملية السياسية اعتذارهم جماعيًا من الشعب ولخيانتهم لأمانة الوطن عبر احتقار شعب بكامله والاستخفاف بعقله بحجة حماية الدين والطائفة والقومية والمذهب.

تلبية مطالب

والأجدر بهؤلاء الركون لتلبية المطالب والتنحي بعيدًا عن الأنظار وللأبد والتمتع بالشجاعة الكافية لقول كلمة الحق بوجه الظلم وإزالة الغشاوة من العيون وقهر الخوف من قلوبهم والوقوف بوجه ميليشيات السلطة والفصائل المسلحة والجماعات المنفلتة التي تشكل الدولة العميقة في سلوكياتها وهي التي تقود عمليات القتل والقنص والترهيب والتهديد بحق المتظاهرين والناشطين والكتاب ووسائل الإعلام ومراسليهم بحجة اتهامها بالتحريض فيما هي تنشر الحقيقة وتطلع المواطنين والعالم على حقيقة ما يجري خلف الكواليس وفي الدهاليز المظلمة للجهات التي تريد قمع المتظاهرين بأي ثمن وبأية وسيلة بالرغم من تفاعل الشعب والعالم والأمم المتحدة مع الحق الشرعي لإبداء الرأي وفي التعبير وكشف الحقائق.

لقد قال الشعب كلمته وهو مصدر السلطة بعد أن فقد الثقة والمصداقية بساسته وممثليه ممّن لعبوا بمقدراته وبعقله واستباحوا حقوقه المشروعة بوطن يتفيؤون تحت ظلاله الوارفة بأمن وسلام وطمأنينة. وإذْ خذلت الشجاعةُ مَن ائتمنوا على السهر على حقوق شعب العراق الطيب بطينته العروبية المجبولة بحضاراته العريقة من عهد بابل وسومر وآشور، ومرورًا بعهد إبراهيم أبي الأنبياء، فقد آن الأوان لكسر الأغلال واكتساح جحور الفساد والفاسدين والاقتصاص من كلّ مَن خرج عن طيبة عباد الرحمن وأثرى على حساب الشعب من دون وجه حق واستعادة أموال البلاد المسلوبة التي تقاسمتها أحزاب السلطة في دستور المحاصصة، ومن ثمّ استرداد الدولة لعقاراتها التي بيعت لهؤلاء بأبخس الأثمان أو سطت عليها حيتان الأحزاب والكتل السياسية وأتباعُها وأذيالُها من دون وجه حقّ.

فالكلّ مثل الكلّ، عملوا في هذا الاتجاه الخاطئ وباعتراف صريح وواضح من العديد ممّن تولوا مسؤوليات في الدولة العراقية ما بعد الغزو الأميركي المقيت. فالفساد من دون شك، أصبح اليوم حديث الشارع وهمّ المواطن الأكبر الذي يتطلّع لصحوة حقيقية لأجهزة القضاء وأدواته في تشخيص الفاسدين ومحاسبة كلّ مَن تثبت إدانتُه بالأدلّة الدامغة في ضوء المتيسر والسائد والبادي للعيان من ملفات ووقائع وثراء فاحش غير مبرّر للكثيرين ممّن شاركوا أو كانوا جزءًا من العملية السياسية الفاسدة والفاشلة في عراق ما بعد 2003 وعبر تعاقب الحكومات الشيعية الطائفية المتعاقبة.

صوت الحق

إنّ صوت الحق لن يخفت بعد اليوم ولا يمكن ان يخفت البتة، طالما بقي نفر كبير من الفاسدين والمفسدين في البلاد أحرارًا من دون محاسبة ولا عقاب. أمّا محاسبة صغار الفاسدين، فلن يحلّ المشكلة ما لم تطال يدُ القضاء المستقلّ كبار الفاسدين وحيتانهم الذين يخشى البعضُ من رجاله التطرق لفسادهم وتشخيصهم والاكتفاء بتلميحات غامضة وكأنهم أشباح قادمون من الفضاء. فلو عاد حمورابي اليوم بمسلّته وقوانينه الوضعية الصارمة حفاظًا على حقوق مواطنيه، لأعاد للعراق هيبتَه وللشعب كرامته وللحكومة مصداقيتها وللمحرومين حقوقهم وللعلماء والمثقفين استحقاقاتهم المشروعة. وهذا ما نطمح إليه جميعًا.

قصارى القول، تحتاج البلاد إلى إعادة هندسة من أجل بناء دولة مدنية جديدة متطورة وفق المعايير الدولية وعلى أسس حديثة لمواجهة التحديات بالاعتماد على مهندسين أكفاء قادرين على تحمّل مسؤولية إعادة البناء الشامل، في الفكر والعقلية والتربية والعلوم، وما أكثرهم لو تمّ التعويل على كفاءاتهم الوطنية والعلمية والأكاديمية والبحث عنهم في بلدان الاغتراب وفي أسواق البلاد والساحات العامة.

ملف التعيينات .. صورة مشوّهة للإصلاح

علي كريم خضير
بغداد

عندما انطلقت التظاهرات العارمة في أرجاء المحافظات الوسطى والجنوبية، بدأت الحكومة بطرح حزمٍ من الاصلاحات الآنية بقصد تهدئة الوضع، ومعالجة الموقف بردود افعال تراها ذات فائدة في إسكات الاصوات المطالبة، أو أنها كانت تامل في دفع التظاهرات الى أقبية تشتت فيها آرائهم في نوع من تسييس القضية باتجاه يجنب الحكومة الاحتكاك المسلح في مواجهتهم. ولكن كل تلك المحاولات قد باءت بالفشل الذريع، واستمرت المطالبات تزداد يوماً بعد اخر حتى وصلت الى مرحلة الاعتصام، والإضراب الجزئي، والإصرار على حضور ميادين التظاهر بكل عزيمة، وادراك لما ستؤول اليه الامور، وكأن الشباب أصبحوا قادرين على مواجهة أية مستجدات تعترض طريقهم، أو إنهم نذروا انفسهم قرابين من اجل حياة فضلى، وأكمل يصنعون فيها مستقبلهم بما يأملون، ويعبرون عن ارادتهم الفولاذية في كسر الجمود الفكري الذى صنعه الساسة

العراقيون في رؤاهم التي حملت ذرائع وجود المحتل، وتنظيم القاعدة، والإرهاب الداعشي (شماعة) تعلق عليها الأخطاء الجسيمة في إدارة الدولة لمدة طويلةٍ من الزمن. وكأن الدول الأخرى لم تمر بمحن، وابتلاءات.. واستطاعت برغم ذلك أن تخرج منها منتصرةً، وقادرةً على اثبات شخصيتها السياسية، والاقتصادية، وربما بموارد لاتسجل شيئا اذا ما قورنت امام موارد العراق، وثرواته، وغناه. ولاغرابة في القول اذا اخذنا الشقيقة (سوريا) مثالا لذلك.

ولكي لانذهب في الموضوع بعيداً. لابد أن نضع بين يدي القاريء الكريم إشكالية بارزة في متبنيات الحكومات العراقية وعلى مر العقود المنصرمة في التعامل مع ملف التعيينات، واسلوب العمل به، حيث إنها تفتقر الى المنهجية الصحيحة في توظيف الشباب، والإفادة من خبراتهم العلمية، وتجاربهم الحياتية بغية تطوير القطاع الحكومي، ورفده بالموارد البشرية التي تسهم في دفع عجلة التقدم، وزيادة الانتاجية التي تسعى لها فروض الجودة في العمل المؤسسي، هذا فضلا عن اشارة

رغبة شخصية

مهمة طالما تغيب عن ذهن المتقدم للتعيين، أو المؤسسة التي تقوم بتعيينهم ألا وهي الرغبة الشخصية لدى الأشخاص المعينين حديثاً. ومن المرجح أن يكون الدأب وراء الراتب الجيد بسبب التمايز في المرتبات بين الوزارات العراقية المختلفة -(وتلك قضية في غاية الأهمية ينبغي أن تدرس بامعانٍ من قبل المختصين)- هي الحافزُ الأكبر للإقبال على وزارة من دون اخرى، واعتقد أنه سرعان ما يجد الموظف المعين أنه قد ارتكب خطأً بحق نفسه ، وبالتالي ستكون مسيرته الوظيفية عرجاء وبائسة، وغير قائمة على أُسس صحيحة للإختيار. وبالمحصلة، سنقوم ببناء اجهزة حكومية بقوامٍ مترهل، وعاجزٍ عن الإتيان بماهو ابداعي، وجديد في كافة ميادين العمل. واذا كانت هذه الطرائق هي المنهجيات التي ورثناها من الاسلاف حتى يومنا هذا. فإن التجديد اصبح ضرورة ملحة لتفادي العجز الحاصل في أروقة الدولة، وعلى كل المستويات والصعد. اذ ينبغي أن تكون العناية بادارة مؤسسات الدولة من أولويات الإصلاحات في سجل القائمين عليه. إذ ليس من المعقول أن ترسل هذه الجيوش من الطاقات الشابة الى الوزارات بلا تدقيق في مستوى توظيفهم، أو معايير حقيقية لتعيينهم، لاسيما وأن هناك من يحمل منهم شهادات عليا، أو أولية ذات أهمية ، لو انها وظفت توظيفاً حقيقياً لكان الأفضل. فكيف والحالُ بهم، إذ يجري تعيينهم برتبة عسكرية بسيطة لاترقى الى مستواهمً العلمي؟!، أوتعيينهم في وزارات خارج إختصاصاتهم. ولتدارك هذا الإرباك، وعجالة الإجراء، كان ينبغي أن تقوم وزارة التخطيط بفتح مراكز احصائية للشباب في بغداد والمحافظات، وعبر استمارة خاصة معدة لذلك تتضمن كافة المعلومات المطلوبة، وتوثق الكترونياً. إذ تقوم وزارة التخطيط، بمعاونة وزارة الشباب والرياضة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. بتشكيل لجنة مشتركة يكون عملها مرتبطاً (بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارة المالية)، بغية الوقوف على شواغر الدرجات الوظيفية، أو إستحداث درجات وظيفية أُخرى، أو تثبيت الشباب بصفة عقود، وأُجراء في الوزارات وحسب إختصاصاتهم الدقيقة، وتكون الفترة التي يتقدم بها الشاب وأعتباراً من تاريخ الطلب خدمةً له لإغراض التقاعد حصراً، يُمنح خلالها راتباً شهرياً يتراوح من (150– 500) الف دينار وحسب مؤهلاته العلمية، وتحت سقف زمني تحددهُ الحكومة بما تراهُ مناسباً، وبذلك نستطيع تحقيق إستقرار نفسي لعامة الشباب ، و توافر قناعة حقيقية للإهتمام بهم. هذا فضلاً عن التوظيف السليم لطاقتهم، وبناء مؤسسات حكومية تضطلع بدورها على أكمل وجه، وأوفر عطاء.

شهق الناس

مجتمع الوطن الجديد

ياس خضير البياتي
الامارات

كلما أحاول تفسير مشهد مكان انتفاضة الشباب سيسيولوجيا، واربطها بشخصيات المكان، وازمنة الحدث وصناعها، اصطدم بفكرة تأويل التفسيرات العلمية التي تحدث عنها عدد كبير من علماء الاجتماع، ومنهم بالطبع العالم العراقي الكبير على الوردي لفهم جدلية الشخصية العراقية ، ونمطية مفهوم الازدواجية، وفكرة التعميم ،والمقاييس التي اعتمدت في تحليل الشخصية التي تكاد اليوم تحتمل الفصل بين الأجيال ،ليس من باب التقليل من قيمة جيل بعينه ،وانما هو تفسير لصدمة ما حدث،وما سيحدث في تفاصيل الواقع ،ورؤى المستقبل ،بل ان مشهد اليوم هو المفاجأة من العيار الثقيل امام التنظيرات النظرية التي لم تستطع التنبؤ بشخصية الشباب ،وانماط تفكيرهم ، وأساليب تمردهم ،وطريقة اساليبهم للبحث عن هويتهم الحقيقية ،بعيدا عن المكان التقليدي ،وقريبا من أماكنهم الافتراضية التي تبنت فكرة التنشئة العنكبوتية التي يعتبرها البعض تهديماً للقيم المقدسة وخروجاً عن الأعراف المؤسسة للشخصية وانماط تفكيرها .

يبدو ان مشهد ساحات الانتفاضة، كانت اشبه باختبار لدراسة الشخصية العراقية، واختبار الفرضيات، والمناهج المناسبة لها، هو مشهد يستحق التأمل والدراسة، والخروج بالنتائج العلمية، ربما هي مخالفة للدراسات السابقة ،وهي أيضا تأكيد بأن نتائج بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية ليست مطلقة، وانما هي نسبية ،لان الانسان كائن اجتماعي متغير بفعل المكان والزمان وظروف البيئة الخارجية ،وهذا هو الجواب العلمي للتساؤل الكبير :ماذا حدث للشخصية العراقية التي قيل عنها في عقول العلماء ، وبطون الكتب بانها شخصية تعاني من (الازدواجية) و(قلقة ومتوقعة) و(تسلطية قامعة وجدالية) و (نكوصيه خاضعة) و(منكمشة وتغالبية وانفعالية) .

انظروا اليوم الى مشهد مكان انتفاضة الشباب، ستجد التناقضات يرفع منسوبه بين جيلين، جيل جديد انتفض بطريقة مثيرة للأعجاب والدهشة، فأسقط قدسيات غيبية تربى عليها لسنوات من الجيل الذي سبقه، واقتلع جذور البناء الاجتماعي التقليدي، وأسقط جدران الخوف السياسي، ومارس حقه بطريقة حضارية، استمدها من ثقافة الانترنت ومضامينه الشبابية، مثلما اثاره ايضا الوجع العراقي من ظلم وفقر وبطالة واستبداد. وحين يتحدث العلماء عن فترات سوداء عاشها العراق يجدون وميضاً تحت الرماد، وهذا الوميض هو ان السمات الثابتة نسبياً للشخصية العراقية، انها شخصيّة حيّة وحضرية بنّاءة، وانفعالية مسالمة بطبيعتها، ولها قدرة على الصبر، وقدرة عالية على التكيّف مع الظروف، والانسجام مع البيئة والمحيط الاجتماعي والطبيعي، لكنها سرعان ما تُصبح ثائرة حين تحركها الدوافع وتثيرها العوامل الداخلية والخارجية، شخصية عاشت كل التغيرات والتحولات البنيوية التي حدثت لها بسبب الحروب المدمرة وأهوالها ،ومن ثم الحصار الجائر، وما احدثه احتلال العراق ،والعملية السياسية المريضة من إذلال للشخصية العراقية ،وخللا وانكساراً في شخصيته، وسببت جروحاً سيكولوجية عميقة .

لكن سؤالا يفرض نفسه في هذا السياق وهو كيف تحولت شخصية الانسان العراقي الى هذه الصفات الإيجابية المبهرة؟

القاعدة العلمية تقول لنا ان البيئة هي التي تصنع شخصية الانسان، فالشخصيَّة لا تنمو ولا تتطور الا من طريق الحياة الاجتماعيَّة، بوصف الإنسان كائناً اجتماعيّا، يتأثّر في الظروف الاجتماعيَّة المختلفة ويؤثّر فيها .والعراق عبر التاريخ مر بالكثير من التسلط والظلم والاضطهاد، الامر الذي انعكس على شخصية العراقي في مد وجزر وتغير وتذبذب، فالحكومات العراقية الاستبدادية على مرّ التاريخ كانت تمارس العنف والخوف والإذلال ضد أبنائها؛ بحيث بات القهر كأنه حق للسلطة، والخضوع كأنه واجب على الرعايا، وهذا هو منشأ كراهية العراقيين لكل حكومة. وهذا هو سر الطاقة الإيجابية لثورة الشباب، وسلوكهم المبطن الذي يجمع متضادات الزمن الاجتماعي والسياسي، وطاقات فعل الحضارات ومكتسباتها المادية والمعنوية.

والتفسير الاجتماعي لظاهرة الشخصية العراقية الجديدة، المتمثلة بالشباب، هي أنها ولدت في زمن المقارنات الافتراضية، والوعي بالأحداث وجدليتها، وعدم تلوثها بالطروحات السياسية التقليدية التي تربت عليها الأجيال الماضية، والأفكار المقولبة التي تأسست بالقهر والخوف، وانما كانت استجابة لثقافة عنكبوتية جديدة كشفت المستور، واحالتها الى سلوك متمرد على القيم البائدة، وهدمت المقدسات الغيبية، وساعدتها عوامل أخرى، واقع القهر الاجتماعي والسياسي، وبيئة الفقر ،وعومل اختفاء العدالة الاجتماعية ،وظلم الواقع السياسي ،وما افرزه من فساد بأنواعه ، وتهميش للطبقات الاجتماعية ،وبالذات طبقة الفقراء ،وتمايز طبقي مخيف ،والاهم شعور الشباب بالتهميش والبطالة ، والاحساس بمرارة فقر عوائلهم ،وعدم قدرتهم على تحقيق ابسط حقوقهم الحياتية . لذلك كان الانتقام الإيجابي المبني على البناء لا الهدم، وهو انتقام اجتماعي سادي، لا يحمل مرضاً نفسياً، بقدر ما هو تعبير اجتماعي للتغيير، لذلك ارتفع منسوب نكران الذات الى اعلى درجاته، وبرزت مآثر الشباب الإيجابية في السلوك والتصرف والتعاون، حيث شهدت ساحات الثورة نماذج للسلوك الحضاري في إعادة وتنظيف وتزيين الطرق باللوحات والشعارات، وجعل التكتك رمزا لمجتمع الايثار والتضحية، وايقونة لثورة الشباب بفعل ما قام به من مآثر جليلة ومبهرة شكلت هما لسلطات القتل.

مرة أخرى أقول، لا نريد المقارنة بين الأجيال، لكننا علينا ان نعترف بأن ما قام به جيل (الانترنت) وأصحاب (الكذلة) تجاوز الفعل الماضي، لأننا امام جيل مبهر بتضحياته واقتحاماته ونكرانه للذات.

انه جيل الفعل المضارع، فجدد للجيل القديم خلايا شيخوخة اليأس، واشفاهم من زهايمر الوطنية، ومرض اليأس من الامل، وجمع الاضداد الاجتماعية للطوائف والقوميات والأديان تحت خيمة الوطن الواحد الذي لا يقبل القسمة، واسس لنا قواسم مشتركة للمواطنة بدون جر ومجرور، ورفع منسوب الانتماء الوطني، وفكرة السيادة بحروف التوكيد.

ربما لأول مرة شعرنا بأننا نعيش المدينة الفاضلة التي يعيش فيها الناس أحرارا تحت سلطة الشعب ... لا سلطة القهر والاستبداد!